# الإمالة بين النحاة القدامى واللغويين المحدثين

للدكتور
**محمد أحمد العمروسي**
الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة
بكلية اللغة العربية بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإنه لا يكاد يخلو كتاب من الكتب النحوية عن ذكر موضوع «الإمالة» بين موضوعات النحو المختلفة ابتداءً من كتاب سيبويه[1] إمام النحاة حتى كتب النحاة المتأخرين، الأمر الذي يدل على أهمية هذا الموضوع عند نحاتنا القدامى، فضلاً على ارتباطه بطريقة من طرق الأداء في القراءات القرآنية عند بعض القراء. ومن ثم سأحاول في هذا البحث ـ إن شاء الله ـ إبراز أهم قواعد الإمالة كما نص عليها علماء النحو أولاً، ثم أتناول دراسة هذه الظاهرة من وجهة نظر علماء اللغة المحدثين بعد ذلك.

وينبغي أن يعلم ابتداءً أن المقابلة بين الدراسة النحوية القديمة والدراسة اللغوية الحديثة لهذا الموضوع لا يفهم منها التقليل من شأن النحاة القدامى، أو من جهودهم العظيمة في فهم اللغة والوصول إلى حقائقها؛ فلا بد إذن من أن نضع في أذهاننا أمرين هامين:

١ ـ بعد المسافة التاريخية بيننا وبينهم، وما يعني ذلك من عدم وجود الوسائل والإمكانات التي هي متاحة الآن لدى المحدثين.

(١) انظر الكتاب: ٣/٣٨٦ ـ ٣٨٨، ٤/١١٧ ـ ١٤٤ تحقيق: هارون. والمقتضب للمبرد: ٣/٤٢ ـ ٥٣ تحقيق: عضيمه، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٤ ـ ٣٠، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٥٦. تحقيق: محمود الطناحي، وتسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٢٥ ـ ٣٢٧ تحقيق بركات. وارتشاف الضرب لأبي حيان: ١/٢٣٨ ـ ٢٤٩ تحقيق د. مصطفى أحمد النماس والهمع: ٢/٢٠٠، وشرح الأشموني على الألفية: ٤/١٤٢ ـ ١٥٣، وشرح التصريح للأزهري: ٢/٣٤٦.

٢ ـ أن الفكر الإنساني في زمن نحاتنا القدامى لم يكن قد وصل إلى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث من الاستعانة بنتائج العلوم المختلفة في معالجة قضاياه المتعددة.

وليس الهدف من هذا البحث هو مجرد تكرار الحديث عن هذا الموضوع كما هو مذكور في كتب النحو، وإنما هدفي أمران:

**الأول** : توضيح المقصود منه عند النحاة. وإبراز جهودهم التي بذلوها في تقعيد هذا الباب.

**الثاني** : محاولة الاستعانة بما تقدمه لنا الدراسات اللغوية الحديثة في تفسير ظاهرة الإمالة تفسيراً يكسب الدارس اللغوي مدخلاً جديداً لفهمها .

ولقد قسمت هذا البحث قسمين على النحو التالي:

أولاً : الإمالة عند النحاة القدامى.

ثانياً: الإمالة عند اللغويين المحدثين.

واللهَ ـ سبحانه و تعالى ـ أسأل أن يوفق الجميع لما فيه خدمة لغتنا العربية، وأن ينفع به إنه سميع مجيب.

## (١)

# الإمالة عند النحاة القدامى

الإمالة «مصدر أملتُ الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد»[٢].

وأما في اصطلاح علماء النحو فقد عرَّفها المبرد بقوله: «وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه»[٣]. وقال ابن الحاجب: «الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة»[٤].

ولا تعارض بين تعريف المبرد وابن الحاجب، فالعلاقة بين الفتحة والألف وبين الكسرة والياء هي علاقة القصر والطول، فالفتحة هي الحركة القصيرة للألف والكسرة هي الحركة القصيرة للياء، وقد نص على ذلك ابن جنى بقوله: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»[٥].

وقد أكَّدَ ابن جنى هذا المعنى أيضاً بقوله: «ويدلُّك على أن الحركاتِ أبعاضُ لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدةً منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك

(٢) شرح التصريح: ٣٤٦/٢.
(٣) المقتضب: ٤٢/٣.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤/٣.
(٥) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٩/١.

نحو فتحة عين (عَمر)، فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت: عامر، وكذلك كسرة عين (عِنب)، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك: عينب، وكذلك ضمة عين (عُمر)، لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: عومر: فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها ولا كانت تابعة لها[٦].

وإذا تبين لنا أنه لا فرق بين التعبير بالفتحة والتعبير بالألف إلا على اعتبار واحد هو القصر والطول فإننا نجد الرضي يفضل تعريف ابن الحاجب لعمومه وشموله بقوله: «لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما في رحمة، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو: الكبر، فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقد إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها»[٧].

وعلى أية حال فقد جمع ابن مالك بين التعريفين السابقين بقوله: «وهي أن ينحى جوازاً في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»[٨] وأكدّ أبو حيان ذلك بقوله: «الإمالة أن ينحى بالألف نحو الياء فيلزم أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة»[٩].

ويطلق مصطلح الإمالة مرادفاً عدة مصطلحات أخرى في كتب التراث النحوي، منها: الإجناح، وهو مصطلح الخليل، يقول سيبويه: «فزعم الخليل أن إجناحَ الألف أخفُّ عليهم، يعني الإمالة»[١٠].

(٦) انظر المرجع السابق: ١/٢٠

(٧) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٤.

(٨) تسهيل الفوائد: ٣٢٥.

(٩) ارتشاف الضرب: ١/٢٣٨.

(١٠) الكتاب: ٣/٢٧٨.

وتسمى الإمالة أيضاً: «الكسر، أي لما فيها من الإمالة إلى الكسر. . . . والبطح، أي لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها إليها، وأصل بطح الشيء: إلقاؤه ورميه، ويلزمه إمالته. .»[11]، ويقال لها أيضاً: الإضجاع[12].

ولا تستعمل ألفاظ الإضجاع والبطح والكسر إلا في الإمالة المحضة أي الشديدة، أما الإمالة المتوسطة فلها ألفاظ: التقليل أو التلطيف أو بين بين، يقول ابن الجزري:

«والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له الكسر أيضاً (وقليلاً) وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين: إمالة شديدة وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب»[13].

ويقابل مصطلح الإمالة في المعنى عدة مصطلحات أخرى، مثل: الفتح والتفخيم والنصب، يقول ابن الجزري: «والفتح هنا عبارة عن فتح القارىء لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً التفخيم، وربما قيل له النصب»[14].

## الإمالة ظاهرة لهجية:

يتفق علماء النحو على أن الإمالة ظاهرة لهجية لبعض العرب، يقول الرضي: «وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم»[15]، ويقول أبو حيان: «وأصحاب الإمالة تميم وقيس وأسد وعامة أهل

(١١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٤٣/٤.

(١٢) انظر: شرح الأشموني: ١٤٣/٤.

(١٣) النشر: ٣٠/٢.

(١٤) النشر: ٢٩/٢.

(١٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤/٣. وكلمة: لغة تعني لهجة.

نجد، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة»[١٦]، وينقل السيوطي هذا المعنى بقوله: «لأن العرب مختلفون في ذلك فمنهم من أمال وهم تميم وأسد وقيس ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يمل إلا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز»[١٧]، ونقل ابن الجزري عن أبي عمرو الداني قوله: «الإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس»[١٨].

وهكذا نرى إجماعاً من النحاة على أن ظاهرة الإمالة كانت تتركز في نطق معظم قبائل أهل نجد.

## حكم الإمالة:

مع أن الإمالة ظاهرة لهجية إلا أن حكمها هو الجواز، يقول الرضي: «اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوِّزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح»[١٩]، ويقول السيوطي: «ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب»[٢٠]، ويردُّ السيوطي في الإتقان على من حكموا عليها بالكراهة بقوله: «كره قوم الإمالة لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»[٢١]، وأجيب عنه بأوجه: أحدها أنه نزل بذلك ثم رخص في الإمالة، ثانيها: أن معناه أنه يقرأ على قراءة الرجال لا يخضع الصوت فيه ككلام النساء، ثالثها: أن معناه أنزل بالشدة والغلظة على المشركين.. رابعها: أن معناه بالتعظيم والتجليل، أي: عظموه وبجلوه فخص بذلك على تعظيم القرآن وتبجيله، خامسها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط

(١٦) ارتشاف الضرب: ١/٢٣٨.

(١٧) الهمع: ٢/٢٠٠.

(١٨) النشر: ٢/٣٠.

(١٩) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٥.

(٢٠) الهمع: ٢/٢٠٠.

(٢١) الحديث في المستدرك على الصحيحين للحاكم: ٢/٢٣١، ويقول الذهبي عنه: «لا والله العوفي مجمع على ضعفه وبكار ليس بعمدة والحديث واه منكر».

الكلم بالضم والكسر في المواضع المختلف فيها دون إسكانها لأنه أشبع لها وأفخم»[٢٢].

ومع هذه الأوجه المتعددة التي خُرِّج بها الحديث فإننا وجدنا ابن الجزري يذكر أن الإمالة من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم معتمداً في ذلك على ما نقله عن أبي عمرو الداني من إسناده حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين»[٢٣] قال [الداني] فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتها»[٢٤].

بل إن البعض قد صرحوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينطق بالإمالة، فقد ذكر السيوطي أن صفوان بن عسال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ: «يا يحيى»، فقيل له يا رسول الله تميل وليس هي لغة قريش فقال: هي لغة الأخوال بني سعد»[٢٥].

ولقد ذكر العلماء أن معظم القرّاء العشرة كانوا يميلون إلا ابن كثير[٢٦]، ويستطيع أن يرجع إلى كتب القراءات[٢٧] من يريد الإلمام بمواضع الإمالة في القراءات القرآنية، وسأكتفي هنا بذكر بعض ما يدخل تحت ضابط معين، منها: أن حمزة والكسائي وخلفاً أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن، سواء كانت في اسم نحو: الهدى والهوى أو فعل نحو: أتى وأبى[٢٨]. وكذلك أمالوا كل ألف تأنيث جاءت

(٢٢) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي: ١/٩٣.

(٢٣) الحديث في: جامع الأصول: ٢/٤٥٩، ولطائف الإشارات: ٢١٨.

(٢٤) النشر: ٢/٣٠.

(٢٥) الاتقان: ١/٩١.

(٢٦) الاتقان: ١/٩٢، ٩٣. وابن كثير هو القارىء المكي المشهور انظر: لطائف الإشارات: صـ٩٣، وغاية النهاية ١/٢٦١.

(٢٧) انظر النشر: ٢/٢٩ ـ ٩٠، والسبعة: ١٤٥ والكشف: ١/١٦٨.

(٢٨) النشر: ٢/٣٥. وحمزة من قرّاء الكوفة (ت ١٥٦هـ) انظر: غاية النهاية: ١/٥٣٥، والكسائي (ت/١٨٩هـ) انظر: غاية النهاية: ٢/٣٣٠. وخلف (ت ٢٢٩هـ) انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٢.

من (فَعلى) مفتوح الفاء، نحو مَوتى، أو مضمومها نحو: طُوبى أو مكسورها نحو إحدى[٢٩]. وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء، نحو متى وبلى[٣٠].

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان، نحو: ذكرى وبشرى وأسرى[٣١].

وأمال أبو عمرو والكسائي كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة نحو الدار والغار والقهار[٣٢]. وأمال حمزة الألف من عين الفعل الماضي من عشرة أفعال وهي: زاد وشاء وجاء وخاب وران وخاف وزاغ وطاب وضاق وحاق حيث وقعت وكيف جاءت[٣٣].

وأمال الكسائي هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: نعمة ورحمة فتبدل في الوقف هاء، وعندما قيل له: «إنك تميل ما قبل هاء التأنيث فقال: هذا طباع العربية، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب يقولون: أخذته أخذه، وضربته ضربه»[٣٤].

وأمال حمزة والكسائي وخلف وأبو عمرو وابن عامر وأبوبكر (آلْ) في أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، (وآلمر) أول الرعد[٣٥].

---

(٢٩) انظر النشر: ٢/٣٦.

(٣٠) انظر النشر: ٢/٣٧.

(٣١) النشر: ٢/٤٠. وأبو عمرو هو أبو عمرو بن العلاء من أئمة قراء البصرة المشهورين (ت ١٥٤هـ) انظر: غاية النهاية (١/٣٦٤).

(٣٢) النشر: ٢/٥٤، ٥٥.

(٣٣) النشر: ٢/٥٩.

(٣٤) النشر: ٢/٨٢.

(٣٥) انظر: النشر: ٢/٦٦ وابن عامر هو عبدالله بن عامر انظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٤٢٣. وأبوبكر هو: شعبة بن عياش إمام عالم (توفي ١٩٣هـ) انظر: غاية النهاية ١/٣٢٥.

## هـل الإمالـة فـرع عن الفتـح ؟ :

اختلف علماء العربية في الإجابة عن هذا السؤال فريقين ؛ منهم من رأى أن الإمالة فرع عن الفتح ، ومنهم من رأى أن كلاً منهما أصل ، وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، يذكر ابن الجزري الخلاف في هذا الأمر وأدلة كل فريق بقوله : «وقد اختلف أئمتنا في كون الإمـالة فرعاً عن الفتح ، أو أن كلاً منهما أصل برأسه . . . فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر ، وكذلك التفخيم والترقيق ، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب ، قالوا : ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة ، وقال آخرون : إن الفتح هو الأصل وإن الإمالة فرع ؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب فإن فقد سبب منها لزم الفتح ، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة ، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها ، ولا يقال كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها ، قالوا : فاستدْللنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة ، قالوا : وأيضاً فإن الإمالة تصيِّر الحـرف بين حرفـين ، بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء ، وكذلك الفتحة الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة والفتح يبقي الألف والفتحة على أصلهما قالوا : فلزم أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع»[٣٦] .

ومع اختلاف الأئمة في هذا الأمر ـ كما صوره ابن الجزري ـ فإن هذا لا يمنع من اعـترافهم جميعاً بأن كلاً من الإمالة والفتح لهجتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن الكريم .

## فائـدة الإمالـة :

ذكر السيوطي أن «المقصود بالإمالة تناسب الصوت ، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم

(٣٦) النشر : ٢/٣١ ، ٣٢ .

فقاربوا بينهما بأن نحوا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب»[٣٧].

وكلام السيوطي هنا يمكن أن يؤخذ على إطلاقه فقط، وهو أن الغرض من الإمالة تناسب الصوت إلا أننا نختلف معه في قوله: «إن الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم» وذلك لأن الألف من حروف المد، أو بتعبير المحدثين من اللغويين من الحركات الطويلة التي يحدث حال النطق بها أن يخرج هواؤها حراً طليقاً من الحلق والفم دون أن يقف في طريقه عائق، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً، وهي بهذا تعد الحركة الطويلة للفتحة. كما أن الياء تكون من الحركات الطويلة أيضاً في مثل: (أرمي) (والقاضي)، وهي بهذا الوصف لا يكون لها مخرج أو حيز معين من مخارج النطق، إلا أنها يمكن أن تكون من حروف الفم في مثل: (بَيْت ويَلد)، وهي في مثل هذين المثالين تسمى بنصف الحركة.

على أن ابن الجزري، قد توصل إلى تعليل مقنع بقوله: «وأما فائدة الإمالة فهي سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع؛ فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل»[٣٨].

وقريب من هذا ما ذكره خالد الأزهري بقوله عن الإمالة: «إنما كانت من أجل تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد، وبيان ذلك أنك إذا قلت: عابد، كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاء، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً فيكون في الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد»[٣٩].

---

(٣٧) الهمع: ٢/٢٠٠.

(٣٨) النشر: ٢/٣٥.

(٣٩) شرح التصريح: ٢/٣٤٦.

## محـل الإمالـة :

الإمـالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة، فلذلك لا تطرد في غير المتمكن نحو: (إذا) ، (وما) ، ويستثنى من ذلك الضميران (ها) (ونا) فيجوز إمالتهما لكثرة استعمالهما، قال أبو حيان: «وقد أمالوا من هذا النوع (نا) وألف (ها) نحو: مر بنا، ونظر إلينا، ومر بها ونظر إليها، ويريد أن يضربها وبينها»[٤٠].

وأما ما عرض بناؤه نحو: يا فتى، ويا حبلى فتجوز إمالته، وقد سمع إمالة بعض الأسماء المبنية مثل: متى وأنى وذا الإشارية[٤١]، كما سمع إمالة بعض الأفعال المبنية مثل: عسى، كما سمع إمالة بعض الحروف مثل (بلى)، و (يا) في النداء، و(لا) في قولهم إما لا، وأمال الفراء ألف (لكن) تشبيهاً بألف فاعل، ومنعه الجمهور[٤٢]، وقد اختلف في (حتى) قال أبو حيان: (وأما «حتى» فالعامة فيها على الفتح، وحكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن)[٤٣]، وذهب سيبويه إلى منع إمالة (حتى) بقوله: «ومما لا يميلون ألفه: حتى (وأمّا) و(إلا) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى»[٤٤].

وإذا سمى بالحروف أميلت، ولذا أميلت الراء في (آلمر وآلر) في فواتح السور[٤٥] لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المقطعة.

## أسباب الإمالة :

علم من تعريف الإمالة أن الذي يمال نوعان هما: الألف والفتحة، فتمال الألف نحو الياء، وتمال الفتحة نحو الكسرة، ولكل منهما مواضع تتضح مما يلي:

(٤٠) ارتشاف الضرب : ١/٢٤٥ .

(٤١) ارتشاف الضرب : ١/٢٤٥ .

(٤٢) ارتشاف الضرب : ١/٢٤٦ .

(٤٣) السابق : ١/٢٤٦ . وابن مقسم هو: أبو الحسن أحمد بن مقسم ت ٣٨٠هـ.

(٤٤) الكتاب : ٤/١٣٥ .

(٤٥) النشر : ٢/٦٦ .

## أولاً : مواضع إمالة الألف:

ذكر علماء النحو أن الألف تمال نحو الياء في مواضع ستة[٤٦]:

الأول: انقلاب الألف عن الياء متطرفة، سواء في ذلك طرف الإسم نحو: مرمى أو طرف الفعل نحو: رمى، وذكر أبو حيان عن هذا الموضع قوله: «وهو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء»[٤٧]، وذكر سيبويه أن من العرب من لا يميل ما انقلبت فيه الألف عن ياء[٤٨].

الثاني: الألف الصائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ، وذلك نحو ألف: ملهى، فإن الألف وإن لم يكن أصلها الياء إلا أنها تصير ياء في التثنية فتقول: ملهيان.

ويتحقق هذا الموضع في كل ما وقعت فيه الألف متطرفة زائدة على الثلاثة نحو: مغزى، وكل ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى[٤٩].

واحترز بقولهم: (دون زيادة) من كل ما فيه ألف ترجع إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير: قفا: قُفَيّ، وفي تكسيره: قُفَى، فلا يمال: قفا لذلك؛ قال سيبويه: «وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو قَفا... وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو»[٥٠]. واحترز بقولهم: (أو شذوذ) من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لهجة هذيل[٥١]، كقولهم: في عصا وقفا:

---

(٤٦) ذكر أبو حيان أن سيبويه قد زاد ثلاثة أسباب شاذة: وهي: شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال» انظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٤، والكتاب: ٤/١٣٥، ١٤٠. والهمع: ٢/٢٠٠، والأشباه والنظائر: ٢/١٧٢.

(٤٧) ارتشاف الضرب: ١/٢٤٢.

(٤٨) انظر الكتاب ٤/١٢٠، ١٢٦.

(٤٩) جاء في ارتشاف الضرب: ١/٢٤٢ قوله: «ومال الألف إلى الياء في حال ما أجري مجرى ما انقلبت فيه الألف عن الياء نحو: حُبْلى، فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع، فتقول: حبليان وحبليات».

(٥٠) الكتاب: ٤/١١٩.

(٥١) في لهجة هذيل تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم، ثم تدغم الياء في الياء، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هَوَيّ وأعنقوا لهواهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكل جَنْبِ مَصْرَعُ

انظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/٤٠٠.

عصىً وقفىً، ومن قلب الألف ياء في الوقف في بعض اللهجات[٥٢] نحو: عصى وقفى، فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك.

الثالث: الألف الواقعة بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه عند إسناده إلى تاء الضمير، سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو، نحو: خاف أم منقلبة عن ياء نحو: باع ودان؛ وذلك لأن هذه الأفعال عندما تسند إلى تاء ضمير تكون على وزن (فِلت) بكسر الفاء.

أما إذا كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن (فُلت) بضم الفاء نحو: قال وجال امتنعت الإمالة.

وقد وضح أبو حيان الخلاف في هذا الموضع بقوله: «وانقلاب الألف عن عين ياء أو واو في فعل ثلاثي إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب وذهبت عينه وانكسرت فاؤه، وذلك نحو: طاب وجاء وشاء مما هو على فَعَل بفتح العين، وهاب وخاف مما هو على فَعِل بكسرها، فالإمالة لبعض الحجازيين يوافقون بني تميم، وعامتهم فرّق بين ذوات الواو نحو: خاف فلم يمل، وبين ذوات الياء نحو: طاب وهاب فأمال، وبعض النحاة يعبر عن هذا بالإمالة لكسرة تعرض في بعض الأحوال»[٥٣].

الرابع: الألف الواقعة قبل ياء مفتوحة متصلة بها مثل: بايعته، أو الواقعة بعد ياء سواء أكانت متصلة بها نحو: بيان، أم منفصلة بحرف نحو يسار، أو بحرفين ثانيهما (هاء) نحو: أدِرْ جَيْبها. فإن كانت منفصلة بحرفين ليس ثانيهما (هاء) نحو: بيننا، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة. يقول أبو حيان: «فالياء تمال الألف لأجلها إذا اتصلت متقدمة نحو: سيَّال وضيّاع وبَيّاع، وهي في المشددة أقوى منها في المخففة، أو انفصلت عن الألف بحرف نحو: شيبان والحيوان، ورأيت زيداً في

(٥٢) هي لهجة لفزارة وناس من قيس يقلبون الألف الموقوف عليها ياء انظر: الكتاب: ٤/١٨١، والمفصل للزمخشري: ٣٤٠، وارتشاف الضرب: ١/٣٩٣.

(٥٣) ارتشاف الضرب: ١/٢٤٣.

الوقف، والإمالة مع الساكنة أقوى منها مع المتحركة، أو حرفين ثانيهما هاء بشرط فتح ما قبلها نحو: بينها، ورأيت يدها، أمالوا بينها كما أمالوا لن ينزعها»[٥٤].

الخامس : الألف الواقعة بعد كسرة أو قبلها، فتمال الألف في نحو: عالِم لوقوع الكسرة بعدها، وفي نحو: كِتاب لوقوعها بعد حرف يلي كسرة، وفي نحو شِمْلال لوقوعها بعد حرفين وليا كسرة، سواء أكان أولهما ساكناً كما مثّل أم كلاهما متحركاً وأحدهما هاء نحو: يريد أن يضربها. «وكلما كانت الكسرةُ أقربَ إلى الألف كانت الإمالةُ أولى، فكِتاب أولى من جِلْباب، وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى، فجليلات أولى من جلباب»[٥٥].

السادس : التناسب، ويتحقق في إحدى صورتين:

الأولى: أن تمال الألف لمجاورة ألف أخرى ممالة، وذلك مثل إمالة الألف الثانية في نحو قولك: رأيت عماداً، لمناسبة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة، ويطلق سيبويه على هذا السبب بأنه الإمالة للإمالة[٥٦].

الثانية : أن تمال الألف لكونها آخر تركيب مجاور لتركيب آخر أميل آخره، وذلك كإمالة ألف (تلا) من قوله تعالى: (والْقَمَرِ إذا تَلَاهَا)[٥٧]، فإنها أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه أصلها ياء أي قوله (جَلَّاهَا، يَغْشَاهَا).

وقد لخص ابن الجزري أسباب وجود الإمالة في الكلمة في سببين: «المناسبة والإشعار، فأما المناسبة فَقِسْمٌ واحدٌ وهو فيما أميل لسبب موجود في اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد وعلى نمط واحد، وأما الإشعار فثلاثة أقسام: أحدها: الإشعار بالأصل، وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة. الثاني:

(٥٤) ارتشاف الضرب : ١/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٥٥) السابق : ١/٢٣٨ .

(٥٦) انظر الكتاب : ٤/١٢٣ .

(٥٧) سورة الشمس آية رقم : ٢ .

الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل. . . الثالث: الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث والملحق بها»[٥٨].

## موانع إمالة الألف:

يمنع إمالة الألف ثمانية أحرف منها سبعة تسمى بأحرف الاستعلاء هي: الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف، والثامن: الراء غير المكسورة، وقد علل سيبويه ذلك بقوله: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنّها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحَنَك الأعلى، والألف إذا خرجتْ من موضعها استعلتْ إلى الحَنَك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية. . وكانت الألف تستعلي، وقربتْ من الألف، كان العملُ من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعُهما كان رفعُ اللسانِ من موضعٍ واحد أخفَّ عليهم فيدغمونه»[٥٩].

وقريب من هذا ما ذكره الأشموني: «أن السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة، وأما الراء فشبِّهت بالمستعلية لأنها مكررة»[٦٠].

وهذه الحروف المانعة من الإمالة إما أن تأتي متأخرة عن الألف، أو متقدمة عليها، فإن تأخرت عن الألف يشترط فيها ـ لكي تمنع الإمالة ـ أن تكون متصلة بها، وذلك نحو: ناصح وناضج وباطل وناظر وفاقد وراغب، فلا تمال الألف في هذه الكلمات لاتصالها بأحد حروف الاستعلاء. أما إذا فصلت هذه الأحرف عن الألف بحرف مثل: ناشط، أو حرفين مثل: مواثيق ومواعيظ فالأكثر عدم الإمالة، وحكى سيبويه أن قوماً أمالوا حين تراخت حروف الاستعلاء عن الألف وهي قليلة[٦١]. وذهب المبرد إلى منع الإمالة في مناشيط وأخواتها[٦٢]،

(٥٨) النشر: ٢/٣٥.

(٥٩) الكتاب: ٤/١٢٩.

(٦٠) شرح الأشموني على الألفية: ٣/١٤٧.

(٦١) انظر الكتاب: ٤/ ١٣٠.

(٦٢) انظر المقتضب: ٣/٤٧.

وجعل أبو حيان الفصل بين حروف الاستعلاء والألف بحرف كعدم الفصل في منع الإمالة بقوله: «وإذا تأخر عن الألف حرف استعلاء متصل نحو: ناقد وعاطس وساقط وعاضب وباخل ولاغب وخاطل أو بينهما حرف نحو: نافخ ونافق وسامط وناهض وواعظ وداحض غلب المستعلى الكسرة، ولا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته، فإن كان الفصل بحرفين نحو: مناشيط ومغاليط ومغاريض ومواعيظ ومباليغ ومنافيخ ومساليخ فالنصب هو الكثير»[٦٣].

أما إذا تقدمت الحروف المانعة من الإمالة على الألف فيشترط فيها ـ لكي تمنع الإمالة ـ أن لا تكون هذه الحروف مكسورة أو ساكنة بعد كسر، فإن كانت هذه الحروف مكسورة مثل: طِلاب وقِتال وغِلاب أو ساكنة بعد كسر[٦٤] مثل: إصْلاح ومِقْدام ومِطْواع وإرْشاد جازت إمالة الألف في كل ذلك.

هل تجوز إمالة الألف مع وجود هذه الحروف الثمانية السابقة؟

سبق أن ذكرت أن هناك حروفاً ثمانية تمنع الألف من الإمالة سواء تأخرت أم تقدمت، ولكن الراء المكسورة تبطل عمل حروف الاستعلاء فترد الكلمة إلى الإمالة، وعلى ذلك يمال نحو: على أبصارهم، ونحو: غارم، وضارب، ولا أثر لحروف الاستعلاء ولا للراء غير المسكورة لوجود الراء المسكورة.

وترد الراء المسكورة الألف إلى الإمالة إذا كانت متصلة بها فإن كانت منفصلة فلا تؤثر نحو: بقادر[٦٥]، يقول سيبويه: «واعلم أن الذين يقولون هذا قارب (فيميلون) يقولون: مررت بقادر، ينصبون الألف ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى»[٦٦].

(٦٣) ارتشاف الضرب: ١/٢٣٨، ٢٣٩، والنصب يعني عدم الإمالة.

(٦٤) بعض العرب يمنع الإمالة في الساكن إثر كسر لأجل حرف الاستعلاء، انظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٣٩، وشرح الأشموني ٤/١٤٨.

(٦٥) بعض العرب يجيز تأثير الراء المكسورة في إمالة الألف المنفصلة عنها. انظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٠، وشرح الأشموني: ٤/١٤٨، ١٤٩.

(٦٦) انظر المقتضب: ٣/٤٨ ـ ٥١.

وقد ذكر النحاة أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف، فلا تمال ألف: سابور للياء قبلها في قولك: رأيت يدي سابور، ولا ألف: (مال) للكسرة قبلها من قولك: لهذا الرجل مال، وكذلك لو قلت: ها إن ذي عذرة، لم تمل ألف (ها إن) لكسرة (إن) لأنها من كلمة أخرى[٦٧]، يقول ابن مالك: «ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه»[٦٨].

## ثانياً: إمالة الفتحة:

ذكر النحاة سببين لإمالة الفتحة:

الأول: أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة، وألا تقع على ياء، وألا يكون بعد الراء حرف استعلاء، مثال ذلك قولك: للأيسرِ مِلْ. قال أبو حيان: «وإذا تلت الراء المكسورة فتحة جاز إمالة الفتحة بشرط أن لا تكون الفتحة في ياء نحو: من الغيَر، ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء نحو: السرق والصراط، وسواء كانت الفتحة من حرف استعلاء نحو: من اليعَر، أو في راء نحو بشرَر، أو في غيرها نحو من النَفَر، ومن الكبر، أو فصل بين الفتحة والراء المكسورة نحو: ناشر، أو ساكن غير الياء نحو: من عمرو وخَيْر، لا يمال فيها الفتحة كان ذلك في كلمة كما مثّلنا أو في كلمتين نحو: رأيت خبط رياح»[٦٩]. وإمالة الفتحة مع هذا السبب تصح وصلاً ووقفاً.

الثاني: أن تقع الفتحة قبل هاء التأنيث، وليس قبلها ألف، وتكون في حالة الوقف فقط، نحو: نعمه، قَيْمه، قال سيبويه: «سمعت العرب يقولون: ضربت ضَرْبَهْ، وأخذتُ أخْذَهْ، وشبّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف»[٧٠].

(٦٧) يستثنى من ذلك ألف (ها) التي هي ضمير المؤنثة في نحو: لم يضربها وأدرجيبها فإنها قد أميلت وسببها من كلمة أخرى لما مر. انظر: شرح الأشموني: ٤/١٤٩.

(٦٨) تسهيل الفوائد: ٣٢٦.

(٦٩) ارتشاف الضرب: ١/٢٤٦، ٢٤٧. وقد أجاز سيبويه الإمالة في نحو: «رأيت خبط رياح» في قوله: «وتقول: هذا قفا رياح، كما تقول: رأيت خَبطَ رياح، فتميل طاء خَبطَ للراء المنفصلة المسكورة، وكذلك الف قفا في هذا القول» الكتاب: ٤/١٤٣.

(٧٠) الكتاب: ٤/١٤٠.

وتشمل هاء التأنيث هاء المبالغة، فالإمالة معها جائزة، نحو: علامة، أما هاء السكت فلا إمالة معها نحو: كتابيهْ[٧١]، كذلك إذا وقع قبل الهاء ألف فلا إمالة، نحو: الصلاة والحياة.

## العلاقة بين الإمالة والتفخيم :

مرّ بنا أن الإمالة هي أن تنحوَ بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة، ومرّ بنا أيضاً أن علماءنا القدامى أطلقوا عليها عدة مصطلحات مرادفة لها، مثل: الإجناح، والكسر، والبطح والإضجاع. وأما عدم الإمالة عندهم فيعني: الفتح والتفخيم، وربما قيل له النصب. لكن هل يعني هذا أن لفظ الترقيق المقابل للتفخيم يتساوى في دلالته مع الإمالة؟

يقول ابن الجزري: «الترقيق من الرقة، وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله، والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثرة، فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الراء في ضد الترقيق هو التفخيم، وفي اللام التغليظ»[٧٢]، ويقول في موضع آخر: «تقدم أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفه إلا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء، والترقيق ضدهما، وقد تطلق عليه الإمالة مجازاً»[٧٣].

وواضح هنا أن مصطلح التفخيم يرادف مصطلح التغليظ، لكنه شاع استعمال مصطلح التفخيم مع الراء في حين شاع مصطلح التغليظ مع اللام، ويطلق الترقيق مضاداً لهذين المصطلحين، وقد يطلق الترقيق مراداً به الإمالة من قبيل التجوز.

ولقد أطلق الزمخشري مصطلح التفخيم في الراء مضاداً لمصطلح الإمالة في قوله:

---

(٧١) ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبل هاء السكت والصحيح المنع. انظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٤.

(٧٢) النشر: ٢/٩٠.

(٧٣) النشر: ٢/١١١.

«والـراء غير المكسورة، إذا وليت الألف منعت منع المستعلية، تقول: راشد وهذا حمارك ورأيت حمارك على التفخيم. والمكسورة أمرها بالضد من ذلك يمال لها ما لا يمال مع غيرها. تقول: طارد وغارم»[٧٤].

أي أن الراء غير المكسورة (التي حركتها ضم أو فتح) تمنع من إمالة الألف المجاورة لها شأنها في ذلـك شأن حروف الاستعلاء فتنطق الألف مفخمة حينئذ، وأما الراء المكسورة فأمرها على عكس ما سبق فتنطق الألف منها ممالة أي مرققة.

وواضح مما سبق أن هناك التقاء بين مصطلحي الترقيق والإمالة في بعض المواضع، كما أن هناك اختلافاً بينهما أيضاً: «فالترقيق في الحرف دون الحركة إذا كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذا كانت لعلة أوجبتها وهي تخفيف كالإدغام سواء، كما يقول الداني»[٧٥].

وقد صرح ابن الجزري بتوضيح العلاقة بين الترقيق والإمالة بقوله: «وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة، وهو تجوز إذ الإمـالـة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء... والترقيق: إنحاف صوت الحرف فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق»[٧٦].

ومع ما ذكر من فروق بين الإمالة والترقيق (مضاد التفخيم) فإن الصلة بينهما تبدو وثيقة، حيث لا تجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق كما نص على ذلك ابن الجزري.

ومن جانب آخر، لقد نسب القدامى ظاهرة الإمالة إلى طائفة اللهجات النجدية من تميم وقيس وأسـد[٧٧]، مقـابل ميل أهل الحجاز إلى الفتح والتفخيم[٧٨]، فلقد

(٧٤) المفصل في علم العربية: ٣٣٧.

(٧٥) النشر: ٢/٩١.

(٧٦) النشر: ٢/٩٠.

(٧٧) انظر: شرح المفصل ٢/١٢٥٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٤، والهمع: ٢/٢٠٠.

(٧٨) انظر: شرح المفصل ٢/١٢٥٢.

جنحت اللهجات الحجازية بوجه عام إلى تفخيم الألف في النطق، ومعنى التفخيم أن تميل الألف نحو الواو[٧٩].

ويلاحظ أن التفخيم لم يكن مقصوراً على الحجازيين وحدهم، فقد جاء في لسان العرب: «أن أهل اليمن يقولون: الحيَوة بواو قبلها فتحة. وكذلك يفعل أهلّ اليمن بكل ألف منقلبة عن واو كالصلَوة والزكوة»[٨٠].

ومن جانب ثالث رأينا أن القدامى قد نصوا على أن موانع إمالة الألف حروف الاستعلاء والراء المسكورة، أما حروف الاستعلاء فلكونها مستعلية إلى الحنك الأعلى، فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة كما مر. وهذه الحروف نفسها هي الحروف المفخمة، يقول ابن الجزري: «والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: خص ضغط قظ، وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكي عليها الألف وهو وهم فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم»[٨١].

وابن الجزري هنا يصرح بأن حروف الاستعلاء هي حروف التفخيم على الصواب، وينص على حقيقة هامة تدل على فهمه الدقيق للفرق بين حروف الاستعلاء والألف، أو ما يسمى بتعبير المحدثين بالفرق بين الحروف الصامتة والحركات.

وأما الراء غير المكسورة ـ وهي تشمل المفتوحة والمضمومة ـ فشبهت بحروف الاستعلاء في منعها إمالة الألف، وأما إن كانت مسكورة فإنها ترد الألف إلى الإمالة، وهذه الأحوال نفسها نجدها في ترقيق الراء وتفخيمها، فهي ترقق إذا كسرت وتفخم إذا ضمت أو فتحت كا في قولنا: رُبَّ أو رَبى.

هذا فهم مجمل لموضوع «الإمالة» عند نحاتنا القدامى. فماذا عن تصور علماء اللغة المحدثين عنها؟.

---

(٧٩) انظر: سر الصناعة ٥٦/١١، وشرح الشافية ٢٥٥/٣، والبحر المحيط: ١٧٢/٦.

(٨٠) انظر: اللسان: ٢١١/١٤.

(٨١) النشر: ٢٠٢/٢.

## (٢)
# الإمالة عند اللغويين المحدثين

## أنـواع الإمالـة :

ذكر علماء اللغة المحدثون أربعة أنواع للإمالة هي :

أ) إمالة من الفتحة إلى الكسرة .

ب) إمالة من الفتحة إلى الضمة .

جـ) إمالة من الكسرة إلى الضمة .

د) إمالة من الضمة إلى الكسرة .

ويمكن توضيح هذه الأنـواع بأن نقول: إن الحركات القصيرة في اللغة العربية ثلاث هي : الفتحة والكسرة والضمة ، ولو تصورنا أن الفتحة الصريحة توجد على رأس مثلث، وأن الكسرة الصريحـة توجـد في الـزاوية اليمنى من قاعـدته، وأن الضمة الصريحة توجد في الزاوية اليسرى من هذه القاعدة، فإننا يمكننا أن نذكر أن :

أ) النـوع الأول من أنواع الإمالة، وهو الإمالة من الفتحة إلى الكسرة، وهذا النوع الوحيد من أنواع الإمالة هو الذي اهتم به نحاة العرب القدامى، ويذكر د. إبراهيم أنيس أن القُرَّاء في إمالتهم لم يعنوا إلا بالإمالة من الفتح إلى الكسر «لأنها أكثر شيوعاً وانتشاراً وظهوراً بين القبائل العربية المشهورة»[٨٢]. وهذا النوع هو الذي مضى ذكر الحديث عنه في القسم الأول من هذا البحث.

ب) النوع الثاني وهو الإمالة من الفتحة إلى الضمة، وقد أشار إليها ابن جنى في كتابه «سر صناعة الإعراب»، وعلل بها كتابة الصلاة والزكاة وأمثالهما في الخط العثماني بالواو»[٨٣].

(٨٢) في اللهجات العربية : ٦٥.

(٨٣) سر صناعة الإعراب : ٥٦/١ .

ويذكر الدكتور أنيس أن هذه الإمالة «ظلت مهملة يشار إليها أحياناً في بعض المطوّلات من كتب اللغة على أنها لهجة لبعض القبائل دون نسبتها إلى قبيلة خاصة»[٨٤].

ويمثل د. ظاظا لهذا النوع من الإمالة بقوله: «كما تقول في بعض عامياتنا (يوم) بإمالة مضمومة بدلاً من فتح الياء وسكون الواو، الذي يسميه بعض اللغويين المحدثين (الصوت المزدوج)، وهذه الضمة الممالة... تكون أحياناً أقرب إلى الفتحة الخالصة، وأحياناً أقرب إلى الضمة القحة»[٨٥].

جـ) النوع الثالث: الإمالة من الكسرة إلى الضمة، وهذه الإمالة هي التي عبر عنها النحاة القدامى باسم: الإشمام، وهي تلك التي نجدها في صيغ البناء للمجهول في مثل: قيل وغيض وسيق وبيع، ويبدو في هذا النوع أن نطق الكسرة أوضح من نطق الضمة فيه «ولعل هذا الوضوح في نطق الكسرة مُتأتٍ من أن اللسان كان قد أخذ وضع النطق بالكسرة إلا أن الشفتين استدارتا وكأنهما تريدان النطق بالضمة فنتج من جراء ذلك هذا الصوت»[٨٦].

د) النوع الرابع: الإمالة من الضمة إلى الكسرة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن جنى لهذا الصوت بقولهم في الإمالة «مررت بمذعور، وهذا ابن بور» أي أن العرب نحت بضمة العين في (مذعور) وضمة الباء في (بور) نحو الكسرة إذ أشموها شيئاً من تلك الكسرة»[٨٧]. وتأتي طريقة نطق هذا الصوت بحيث «يكون اللسان قد اتخذ فيه وضع النطق بالضمة، في حين كانت الشفتان قد اتخذتا وضع النطق بالكسرة فنتج جراء ذلك الصوت المختلط»[٨٨].

(٨٤) في اللهجات العربية: ٦٥، ٦٦.

(٨٥) انظر كلام العرب من قضايا اللغة العربية: ١٠.

(٨٦) في الأصوات اللغوية: ١٧٠.

(٨٧) انظر سر صناعة الإعراب: ١/٥٦.

(٨٨) في الأصوات اللغوية: ١٧٠.

ويمكن توضيح أنواع الإمالة الأربعة بالشكل التالي :

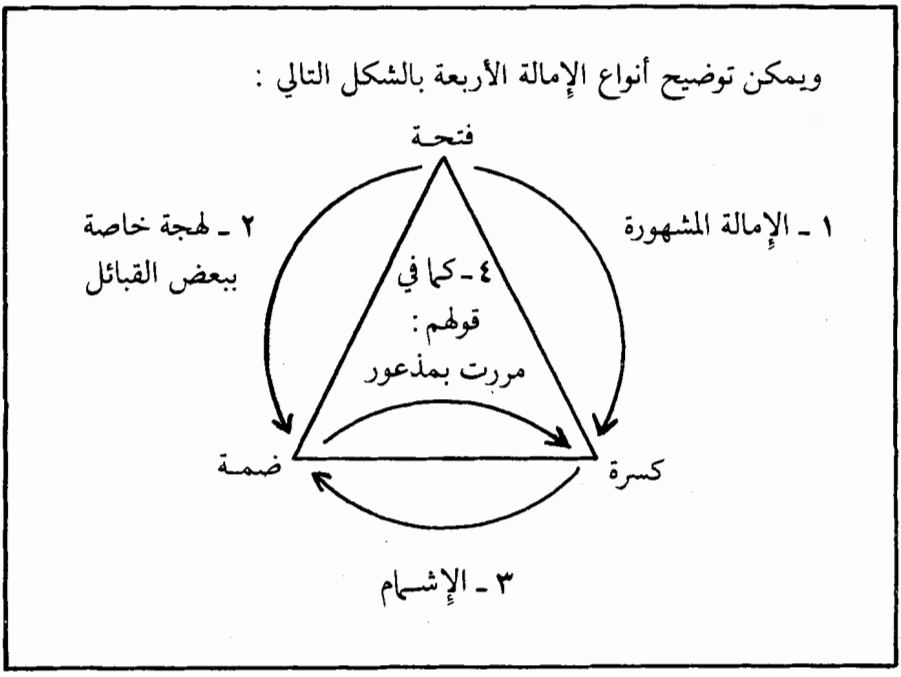


وسنركز في حديثنا التالي على النوع الأول من أنواع الإمالة السابقة، لأنها هي التي اهتم بها نحاتنا القدامى لشهرتها وشيوعها.

## وصف الإمالة :

إذا كانت الحركات القصيرة في اللغة العربية ثلاثة هي الفتحة والكسرة والضمة فمعلوم في الدراسة الصوتية أن الشفتين ينفرجان حال النطق بالكسرة، ولكنهما ينضمان حال النطق بالضمة، ويكون اللسان مع الفتحة مستوياً في قاع الفم[٨٩].

وفي ضوء هذا يمكننا تصور كيفية حدوث الإمالة كما يراها الدكتور أنيس بقوله: «واللسان مع الفتح يكاد يكون مستوياً في قاع الفم، فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة، وأقصى ما يصل إليه أول

(٨٩) انظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص ٩٢ ـ ٩٣. د. رمضان عبدالتواب.

اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى هو ذلك القياس الذي يسمى عادة بالكسرة طويلة كانت أو قصيرة. . . وهكذا نرى أن الفرق بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ليس إلا اختلافاً في وضع اللسان مع كل منهما حين النطق بهذين الصوتين، واللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى منه في حالة الفتح»[٩٠].

وتعريف الإمالة عند المحدثين لا يعدو إلا أن يكون صوت مد «يحدث من ارتفاع مقدم اللسان نحو منطقة الغار ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة، ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة، ويكون وضع الشفتين مع الإمالة وضع انفراج إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة»[٩١].

## درجات الإمالة :

لقد نص علماء النحو القدامى في تعريف الإمالة على أن الذي يمال نوعان :

هما الألف والفتحة، فتمال الألف نحو الياء، وتمال الفتحة نحو الكسرة ويعبر بعض اللغويين المحدثين عن هذا بدرجات الإمالة، يقول د. غالب المطلبي : «إن درجة إمالة الألف تختلف من سياق إلى آخر شدة وخفة، لكننا على أية حال نستطيع تحديد درجتين من درجات الإمالة :

أ) إمالة قصيرة : نشأت نتيجة النحو بالفتحة نحو الكسرة، ومن الممكن أن ترمز لها هنا بالرمز (e) .

ب) إمالة طويلة : نشأت نتيجة النحو بالألف نحو الياء، ومن الممكن أن نرمز لها بالرمز (ee) »[٩٢].

ويقول د. أنيس : «الفتح والإمالة صوتان من أصوات اللين، سواء كانا قصيرين أو طويلين، وأصوات اللين القصيرة في الاصطلاح الحديث هي ما كان يسميه القدماء

(٩٠) في اللهجات العربية : ٦٤ .

(٩١) انظر المحيط لمحمد الانطاكي : ٤٢/١ .

(٩٢) في الأصوات اللغوية : ١٦٣ .

بالحركات، أما أصوات اللين الطويلة، فهي ما كانوا يسمونه بألف المد وياء المد وواو المد، ولا فرق بين القصيرة والطويلة إلا في الكمية، فمخرج الفتحة ووضع اللسان معها هو نفسه مخرج ألف المد ووضع اللسان معها، والفرق بينهما فرق في الكمية، وكذلك الكسرة وياء المد متماثلتان في المخرج ووضع اللسان، كما أن الضمة وواو المد متماثلتان فيهما أيضاً. فلا فرق إذن بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد؛ لأن العملية العضوية في الحالتين واحدة»[٩٣].

وهكذا لا نجد فرقاً بين تعبير المحدثين وتعبير القدامى حول هذا الأمر، لأن من اللغويين القدامى من نص على أن الحركات أبعاض حروف المد واللين[٩٤]، كما سبق، بل إن ابن يعيش نفسه قد عبر عن درجات الإمالة عند تعريفها بأنها: «عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ومخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعدها تكون خفتها»[٩٥].

## الإمالة عادة لغوية:

لقد نظر النحاة القدامى إلى ظاهرة الإمالة إلى أنها من الأمور الجائزة، وقد مر بنا قول الرضي: «اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح»[٩٦]، وقول السيوطي: «ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب»[٩٧].

والحقيقة أنه يمكننا أن نفهم حكم الجواز بالنسبة لنا، لا بالنسبة للقبائل العربية التي كانت الإمالة إحدى خصائصها اللغوية القديمة، بمعنى أنه إذا توافرت لنا

(٩٣) في اللهجات العربية: ٦٤.
(٩٤) انظر سر صناعة الإعراب: ١/١٩.
(٩٥) انظر شرح المفصل ٢/١٢٥٢.
(٩٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٥.
(٩٧) انظر: الهمع: ٢/٢٠٠...

أسباب الإمالة في كلمة جاز لنا أن نلجأ إلى الإمالة فيها محاكين القبائل التي كانت تميل هذا اللفظ وأشباهه، أما الإمالة من حيث هي صورة لهجية لبعض القبائل التي كانت تعيش في وسط الجزيرة وشرقيها مثل: تميم وأسد وطيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب، فالأمر عندهم لم يكن جائزاً بل كان عادة لغوية يكتسبها كل من يقطن هذه القبائل.

يقول د. أنيس: «ولا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة!!... ولو صح هذا القول لأمكن أن نتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث، إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح، فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها، فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفر منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره كمعظم الحجازيين»[٩٨].

والذي يبدو لي أن هذا الفهم كان وارداً في أذهان نحاتنا القدامى ويمكن أن نلمحه في قول الكسائي السابق عندما قيل له: إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال: هذا طباع العربية» يقصد أنها عادة أهل الكوفة اللغوية التي لا مفر منها، أو على حد تفسير أبي عمرو الداني لعبارة الكسائي: «يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة وهي باقية فيهم إلى الآن»[٩٩].

## أسباب الإمالة:

لقد مر بنا أن أسباب الإمالة عند النحاة ستة مواضع، وقد زاد سيبويه ثلاثة مواضع أخرى شاذة، وإذا نظرنا إلى رأي علماء اللغة المحدثين فإننا نجد أن آراءهم قريبة من رأي القدامى على الرغم من اختلاف صيغ التعبير وطريقة الفهم.

(٩٨) في اللهجات العربية: ٦٩.

(٩٩) انظر النشر: ٢/٨٢. والمقصود بالآن يعني زمن أبي عمرو الداني.

فالدكتور أنيس يحصر أسباب الإمالة في أمرين بقوله: «فإمالة الفتح إلى الكسر يجب في الحقيقة أن تعزى بصفة عامة إلى أحد عاملين:

١ ـ الأصل اليائي.

٢ ـ الانسجام بين أصوات اللين»[١٠٠].

أما العامل الأول ـ وهو الأصل اليائي ـ فنحن إذا راجعنا أسباب الإمالة التي ذكرها النحاة فسنجد المواضع التي أميلت بسبب الأصل اليائي هي: الموضع الأول الذي يختص بانقلاب الألف المتطرفة عن الياء كما في مثل: مرمى ورمى، ثم الموضع الثالث المختص بإمالة الألف الواقعة بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه عند إسناده إلى تاء الضمير، وهذه الألف منقلبة عن ياء مثل: باع ودان.

ولكن ماذا يقول د. أنيس عن الألف التي تمال إلى الياء وليس أصلها ياء كما في الموضع الثاني، وهي الألف الصائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ نحو: ملهى؟ وأيضاً ماذا يرى في الألف الواقعة بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه عند إسناده إلى تاء الضمير، وأصل هذه الألف واو كما في خاف؟

يقول د. أنيس: «غير أنه من الصعب مع هذا أن نبرر من الناحية الصوتية ما زعمه بعض النحاة من جواز الإمالة فيما أصله واو مثل (خاف) لأن الإمالة في مثل هذه الحالة كان حقها أن تكون من الفتح إلى الضم، لا من الفتح إلى الكسر، على أن النحاة قد اختلفوا في الحكم على إمالة أمثال (خاف) فأنكرها بعضهم»[١٠١].

ولقد ذكر د. غالب المطلبي تفسيراً للإمالة في هذه المواضع بقوله: «ولعل الإمالة كانت في هذه المواضع لأسباب تتعلق بالنبر[١٠٢]، مستنداً في ذلك إلى ما ذكره بروكلمان من أن جنوح الألف والفتحة في الأشورية إلى الإمالة بتأثير أصوات المد المجاورة إنما كان بتأثير النبر في ذلك الموضع»[١٠٣].

---

(١٠٠) في اللهجات العربية: ٦٨.

(١٠١) في اللهجات العربية: ٦٨، ٦٩.

(١٠٢) في الأصوات اللغوية: ١٦٥.

(١٠٣) انظر فقه اللغات السامية: ٦٥.

أما العامل الثاني الذي ذكره د. أنيس وهو الإنسجام بين أصوات اللين فنجده في كل مواضع الإمالة التي توجد فيها الكسرة في سياق الكلمة، كما في الألف الواقعة بعد كسرة أو قبلها، فتمال الألف في نحو: عالم؛ لوقوع الكسرة بعدها، وفي نحو: كتاب لوقوعها بعد حرف يلي كسرة، وفي نحو: شِمْلال، لوقوعها بعد حرفين وليا كسرة، وفي نحو: يريد أن يضربها لوقوعها بعد حرفين متحركين أحدهما هاء، وفي نحو ذلك مما ورد في الموضع الخامس والموضع السادس.

يقول د. أنيس: «أما حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة، أو إمالة ألف غير المنقلبة عن أصل، فليس هذا إلا نوعاً من الإنسجام بين أصوات اللين»[١٠٤].

ولقد فهم النحاة القدامى ظاهرة الإنسجام بين أصوات اللين فهماً يدل على شدة ذكائهم ونبوغهم في التحليل الصوتي، ولقد مر بنا قول السيوطي: «المقصود بالإمالة تناسب الصوت...»[١٠٥]، وتفسير خالد الأزهري للإمالة بأنها إنما كانت من أجل تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد»[١٠٦].

وهكذا يتفق اللغويون المحدثون مع النحاة القدامى في فهمهم ظاهرة تناسب الأصوات في السياق اللغوي.

يتبقى بعد ذلك الكلمات التي أميلت وليست الألف فيها أصلاً عن ياء، ولم توجد الكسرة في سياقها، والظاهر أنها ترجع إلى شيوع استعمال الإمالة وانتشاره في بعض اللهجات العربية، وقد نص على هذا الانتشار لظاهرة الإمالة ابن يعيش بقوله: «الإمالة أكثر كلام العرب»[١٠٧]، الأمر الذي جعل من الصعب وضع ضوابط محددة لمواضعها في السياقات المختلفة، يذكر د. غالب المطلبي: «أن انتشار هذه الإمالة في

(١٠٤) في اللهجات العربية: ٦٧.

(١٠٥) انظر الهمع: ٢/٢٠٠.

(١٠٦) انظر: شرح التصريح: ٢/٣٤٦.

(١٠٧) شرح المفصل ٢/١٢٦٣.

غير الحالات الأساسية التي ذكرها سيبويه توضح أن هذه الإمالة تحتل معظم مكان الألف في نطق اللهجات القديمة، وما كانت قاصرة على سياقات معينة مشروطة، وإنما خرجت إلى غيرها من السياقات لدرجة جعلت سيبويه نفسه يرى أن من الصعوبة وضع قوانين صوتية محددة لظاهرة الإمالة»[١٠٨].

هل الإمالة صوت مستقل من أصوات المد في العربية؟

مر بنا أن أئمة العربية اختلفوا في نظرتهم إلى الإمالة، فنظر بعضهم إليها على أنها فرع عن الفتح، ونظر بعض آخر منهم إليها على أنها أصل قائم برأسه، ومع هذا الاختلاف فلم نجد منهم من يشير إلى أنها كانت صوتاً مستقلاً من أصوات المد في العربية.

وحين استعرضنا أقوال اللغويين المحدثين في هذا الأمر وجدنا بعضاً منهم يثبت قدم ظاهرة الإمالة في اللغة العربية مستنداً في ذلك إلى أن هذه الظاهرة قد لوحظت في الأسماء العربية التي كتبت بحروف يونانية في طائفة من النقوش القديمة[١٠٩].

لقد ذهب «كانتينو» إلى أنه من المحتمل أن الألف المقصورة إنما كانت تستعمل للدلالة على صوت الإمالة[١١٠]، وهو بهذا لم يأت بشيء جديد عما قرره علماء العربية القدامى، فابن معطي يقول: «وكل ما أميل كتب بالياء»[١١١] ومر بنا أن بعض القرّاء كان يميل ما رسم في المصاحف بالياء[١١٢]، ونقل السيوطي ما حكى عن أبي حاتم من قوله: «احتج الكوفيون في الإمالة بأنهم وجدوا في المصحف الياءات في موضع الألفات، فاتبعوا الخط وأمالوا ليقربوا من الياءات»[١١٣].

(١٠٨) في الأصوات اللغوية: ١٦٦.
(١٠٩) انظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٥٩.
(١١٠) السابق: ١٦١.
(١١١) الفصول الخمسون: ٢٥٧.
(١١٢) انظر: النشر: ٢/٣٧.
(١١٣) الاتقان في علوم القرآن: ١/٩١.

وقد دفع القولُ بقدم ظاهرة الإمالة بعض اللغويين المحدثين[١١٤] إلى القول بأن صوت الإمالة قديماً كان أحد أصوات المد الأساسية في اللغات السامية، ثم فقد بعد ذلك قيمته كمقطع صوتي وأصبح صورة نطقية فحسب.

لقد رأى برجستراسر : أن الإمالة في بعض اللهجات العربية القديمة إنما كانت بقية من آثار ذلك الصوت الرابع الموجود في اللغة السامية القديمة[١١٥].

ويعلق د. غالب المطلبي على هذا الرأي بقوله: «غير أن علينا أن نحترز في الذهاب إلى ذلك فيما أورثناه من أمثلة الإمالة في العربية ولا سيما تلك الأمثلة اللهجية التي تشير إلى أن علة الإمالة فيها كانت الجنوح إلى الانسجام المدي، ثم إن الإمالة في العربية لا تمثل قطعاً فونيما مستقلاً، بل هي صورة نطقية Allophone من صور نطق الألف حسب»[١١٦].

ومع هذا الاحتراز الذي يدعو إليه د. غالب المطلبي فإننا نلمحه في موضع آخر ينص على أن الإمالة هي الأصل، وإنها أقدم من الفتح متأثراً بالرأي السابق بقوله: «ومن جانب آخر من الممكن أن تكون الإمالة قد نشأت في طائفة من المفردات من تغير حدث في نطق الياء بأن نحت نحو الألف فنطقت في حقبة من الحقب ألفاً ممالة ثم خلصت في العربية الموحدة إلى ألف محض، وهو أمر قد يفسر من طرف آخر وجود رمز الألف المقصورة الشبيه برمز الياء في تلك الطائفة من الكلمات فكان ياء متطرفة جنحت إلى التطور شيئاً فشيئاً فإذا بها تصير إلى صوت ممال ثم إلى ألف محض»[١١٧].

وفي الجانب المقابل نجد اتجاهاً لغوياً حديثاً آخر ينص على أن الإمالة متفرعة عن الفتح، وهي أحدث في التطور عنه في بعض المواضع كإمالة الفتحة أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل؛ لأن هذا ليس إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين، يقول

(١١٤) انظر: التطور النحوي: ٣٤، وفقه اللغات السامية: ٥٣.

(١١٥) انظر: التطور النحوي: ٣٩. وفقه اللغات السامية: ٥٣.

(١١٦) في الأصوات اللغوية: ١٦٧. ويقصد بمصطلح الفونيم: المقطع الصوتي.

(١١٧) السابق: ١٦٧.

د. أنيس: «ولا شك أن الانتقال من الكسر إلى الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضوياً أكبر مما لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض، بأن تصبح متشابهة؛ لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة، ومتى سلمنا بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضوي استطعنا أن نتصور أن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة، أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الإنسجام، ونستطيع لهذا أن نقول: إن كلمة (كتاب) كما ينطق بها بغير إمالة أقدم في نسجها منها مع الإمالة»[١١٨].

لكن الإمالة في مواضع أخرى كانت أقدم من الفتح وذلك في الكلمات التي أصل الألف فيها ياء.كما يرى د. أنيس بقوله: «نستطيع أن نرجح أن بعض الكلمات العربية التي اشتملت على ياء أصلية قد تطورت أولاً إلى الإمالة ثم إلى الفتح. فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات (يقصد كما في باع) هو الإمالة، وقد تفرع الفتح عنها. ونستنبط من هذا أن قبائل الحجاز التي عرف عنها الفتح قد قطعت مرحلة أخرى في تطور لهجاتها، إذا انتقلت من الإمالة إلى الفتح، كما نستنبط أن لهجات بعض القبائل في وسط الجزيرة وشرقيها قد احتفظت بمرحلة الإمالة التي هي أقدم حين تكون الياء أصلية في الكلمات، وربما كان السر في احتفاظ البدو بهذه الظاهرة أنهم عرفوا بها فتعصبوا لها»[١١٩].

## العلاقة بين التفخيم والإمالة عند المحدثين:

لقد استطاعت البحوث العلمية الحديثة في مجال دراسة الأصوات أن تكشف لنا عن وجود بعض الظواهر التي يمكن ملاحظتها عند النطق بالصوت المفخم، منها: رجوع اللسان إلى الخلف مع انخفاض في وسطه، وارتفاع في مؤخره ومقدمه، ومع ما يصحب ذلك من وجود توتر في أعضاء النطق، وخصوصاً مؤخرة اللسان وأوردة الرقبة.

(١١٨) في اللهجات العربية: ٦٧.

(١١٩) السابق: ٦٦، ٦٧.

لذلك وجدنا المحدثين يفسرون صوت الألف المفخم بأنه صوت مد «يحدث من ارتفاع مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المفخمة التي تلي أصوات الاستعلاء، ويقل عن ارتفاعه مع الضمة، ويكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة التامة كما هو الشأن مع الضمة»[١٢٠].

ويمكننا ـ بناء على هذا الوصف ـ توضيح الفروق بين الألف الممالة والألف المفخمة عند المحدثين حال النطق بكل منهما: فاللسان مع الألف الممالة يوجد فيه ارتفاع في مقدمته، لكنه ارتفاع يقل عن ارتفاع اللسان في حال نطقه للكسرة، ويزيد على ارتفاعه في حال نطق الفتحة، في حين يوجد ارتفاع في مؤخرة اللسان مع الألف المفخمة. ويكون وضع الشفتين مع الألف الممالة وضع انفراج، إلا أنه دون الانفراج الذي يكون مع الكسرة، في حين يكون وضع الشفتين مع ألف التفخيم وضع انضمام لا يبلغ الاستدارة الكاملة حال نطقنا للضمة.

ومع هذه الفوارق في شكل اللسان، أو في وضع الشفتين فإن إمالة الألف أو تفخيمها ليسا سوى مظهرين من مظاهر نطق الألف عند المحدثين، يقول د. غالب المطلبي: «إن ألف التفخيم ليست إلا صورة من صور نطق الألف، وهي بهذا لا تحمل أية قيمة فونيمية خاصة بها خارجة عن فونيم الألف العربية المعروفة مثلها في ذلك مثل الإمالة في اللهجات النجدية»[١٢١].

وكما ذهب بعض المحدثين إلى إرجاع بعض مواضع الإمالة لأسباب تتعلق بالنبر فإننا نجد أيضاً منهم من يقول بهذا الرأي عند تفسيره لظاهرة التفخيم، فقد ذهب كانتينو إلى أن التفخيم ظاهرة مقيدة تقيداً شديداً، ولعلها كانت لأسباب تتعلق

(١٢٠) انظر: المحيط للأنطاكي: ٤٣/١، واللغة العربية معناها ومبناها: ٥٣، ودروس في علم أصوات العربية: ١٦٣.

(١٢١) في الأصوات اللغوية: ١٦٨.

(١٢٢) انظر: في الأصوات اللغوية: ١٦٥، وفقه اللغات السامية: ٦٥.

بالنبر، فقد لوحظ أن الفتحات الطويلة القديمة التي يقع عليها النبر تصير في العربية والفينيقية أصوات مد خلفية-نصف ضيقة أي ألفات مفخمة»[١٢٣].

وإذا نظرنا إلى الأصوات الصامتة من حيث التفخيم والترقيق فإننا نجد بعضها يفخم تفخيماً كلياً في كل سياق وهو أربعة أصوات هي: الصاد والضاد والطاء والظاء، تلك الأصوات التي كانت تسمى قديماً بأحرف الإطباق، ونجد ثلاثة أصوات أخرى مرتبتها من التفخيم أقل من أصوات الإطباق أثراً في السمع، حيث تنطق بصورة بين التفخيم والترقيق وهي: القاف والغين والخاء، وتسمى هذه الأصوات السبعة (أحرف الإطباق الأربعة والثلاثة الأخرى) أحرف الاستعلاء قديماً، وما عداها من الأصوات الصامتة مرقق ترقيقاً كاملاً، في كل سياق.

ويستثنى من هذه الأصوات التي ترقق في كل سياق صوتان هما: صوت الراء وصوت اللام:

فالراء يلحقها التفخيم، كما يلحقها الترقيق، لكن الترقيق مقصور على سياقين:

أحدهما: إذا كانت الراء مكسورة كما سبق، وثانيهما: إذا وقعت الراء ساكنة بعد كسرة لازمة، ولم تكن متلوة بحرف استعلاء، وذلك مثل: فِرْعون ومِرْية، وتفخم فيما عدا ذلك، وقد أشار بعضهم إلى هذا المعنى بقوله:

ورقق الراء إذا ما كسرت ... كذاك بعد الكسر حيث سكنت
إن لم تكن من قبل حرف استعلا ... أو كانت الكسرة ليست أصلاً

وأما اللام فالأصل فيها الترقيق، ولكنها تفخم في لفظ الجلالة، وذلك إذا وقعت بعد فتح أو ضم مثل: (قال الله ـ قالوا اللهم) أما إذا وقعت بعد كسرة فإنها ترقق على أصلها مثل قول: (لله ـ أفي الله شك).

هذا فيما يتعلق بالأصوات الصامتة، أما الحركات فلا توصف بترقيق أو تفخيم

(١٢٣) انظر: دروس في علم أصوات اللغة العربية: ١٦٣.

لذاتها، سواء في ذلك الحركات القصيرة كالفتحة والكسرة والضمة أو الحركات الطويلة كالألف والياء والواو، وإنما «تتأثر تأثراً كبيراً بالأصوات الصامتة المجاورة»[١٢٤].

ومن ثم فإن الفتحة ـ وهي حركة قصيرة ـ والألف ـ وهي الحركة الطويلة لها ـ قد يفخمان أو يرققان تبعاً لما يجاورهما من أصوات مرققة أو مفخمة، ويمكننا ملاحظة ذلك في حركة الفتحة في أوائل الكلمات التالية:

فالفتحة مفخمة تماماً في: صبر ـ ضرب ـ طرد ـ ظلم. وهي بين التفخيم والترقيق في: قلم ـ غَرب ـ خسف، وهي مرققة تماماً في قولنا: سبر ـ لمع ـ كتب.

ويمكننا ملاحظة الفرق في نطق الألف فيما يلي:

فهي مفخمة في قولنا: صام ـ ضاع ـ طاب. وهي بين التفخيم والترقيق في قولنا: غاب ـ خاب ـ قال. وهي مرققة في قولنا: ساد ـ ذاب ـ لام.

أي أن الفتحة والألف قد يفخمان تفخيماً كلياً، أو تفخيماً جزئياً، أو يرققان متأثرين بالأصوات المجاورة، وهما في حالة ترقيقهما يقبلان الإمالة ـ وهذا ما يعنينا ـ إذا وجد أحد أسبابها الداعية إليها.

وإذا كان القدماء قد نصوا على أن من موانع إمالة الألف وقوعها قبل أو بعد أحد حروف الاستعلاء فإن ذلك له مدلوله الواضح وهو الارتباط بين حروف الاستعلاء وظاهرة التفخيم التي تلازمها في كل سياق لغوي، ومن ثم كانت الألف التي تسبق بأحد هذه الحروف أو تأتي بعدها ـ لا تجوز إمالتها؛ لما في الإمالة من ترقيق لا يتفق مع طبيعة هذه الأصوات المفخمة.

(١٢٤) انظر: فقه اللغات السامية: ٧١.

# خـاتمـــة

في نهاية مطاف هذه المقـابلة بين ما قالـه نحاتنا القدامى، وما قاله علماء اللغة المحدثون في موضوع «الإمالة» أود ذكر الأمور التالية:

١ ـ لا بد أن نسجل كل تقدير لجهود نحاتنا القدامى، وأيضاً لا بد أن نثبت لهم كلّ فضل وإعجاب بما توصلوا إليه من نتائج قيمة في الدرس النحوي، تلك النتائج التي كانت أسساً لدراسة علماء اللغة المحدثين فيما بعد، ومما يزيد من إعجابنا بهم وتقديرنا لهم، أنهم توصلوا إلى هذه النتائج في ذلك الوقت المبكر عن طريق منهج الملاحظة الذاتية لما سمعوه عن العرب القدماء.

٢ ـ أن الإمـالـة صورة نطقية من صور نطق الألف أو الفتحـة في اللغة العربية، ويترتب على ذلك أنها ليست صوتاً رابعاً من أصوات المد في العربية، كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين.

٣ ـ لا يمكن الجزم بأن هذه الصورة النطقية (الإمالة) كانت أصلاً تفرع منها الفتح، أو كانت فرعاً نتجت عنه، كما ذهب إلى ذلك بعض القدامى والمحدثين، لأن الثـابت أن الإمالة لهجة من اللهجات العربية التي لها أماكنها المستقلة بها في الجزيرة العربية، ثم إن قضية الأصل والفرع هذه تحتاج إلى دليل قاطع، وهو ما لم يتوفر هنا.

٤ ـ ما زالت الإمالة اللغوية شائعة في بعض اللهجات العربية الحديثة، وستظل بإذن الله ثابتة كذلك في بعض القراءات القرآنية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

والحمد لله أولاً وآخراً.

# المراجع


١ ـ الإتقان في علوم القرآن ـ للسيوطي ـ دار الندوة الجديدة.

٢ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ لأبي حيان. تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ـ مطبعة النسر الذهبي (١٩٨٦م).

٣ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م).

٤ ـ أوضح المسالك لابن هشام ـ نشر مع ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار (١٤٠١هـ ١٩٨١م).

٥ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي. تحقيق : حسن فرهود ـ الرياض ١٩٨١م.

٦ ـ البحر المحيط لأبي حيان : مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض (مصورة أوفسيت).

٧ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك: تحقيق محمد كامل بركات. نشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

٨ ـ التطور النحوي للغة العربية: ج برجشتراسر ـ مطبعة السماح ـ القاهرة. ١٩٢٩ ـ ١٩٢٥ ـ ١٩٦٦م.

٩ ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط. مكتبة الحلواني ـ دمشق ١٣٣٩هـ.

١٠ ـ دراسات في علم اللغة : د. كمال محمد بشر. دار المعارف بالقاهرة (١٩٦٩م).

١١ ـ دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينيو. ترجمة : صالح القرمادي. مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية. تونس (١٩٦٦م).

١٢ ـ السبعة في القراءات ـ لأبي بكر بن مجاهد ـ تحقيق د. شوقي ضيف ـ دار المعارف القاهرة )١٩٨٠م).
١٣ ـ سر صناعة الإعراب ـ لابن جنى ـ تحقيق : مصطفى السقا وآخرين مطبعة : مصطفى البابي الحلبي بمصر (١٩٥٤م).
١٤ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مطبوع مع حاشية الصبان ـ الطبعة الأولى بالمطبعة الشرفية (١٣١٩هـ).
١٥ ـ شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ـ دار إحياء الكتب العربية.
١٦ ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي: تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٧ ـ شرح المفصل لابن يعيش ـ ليبزج (١٨٧٦ ـ ١٨٨٦م).
١٨ ـ علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر ـ دار المعارف بمصر (١٩٧٣م).
١٩ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ـ لابن الجزري. تحقيق : برجشتراسر ـ مطبعة الخانجي ـ القاهرة (١٩٣٢م).
٢٠ ـ الفصول الخمسون لابن معطي ـ تحقيق محمود الطناحي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٢١ ـ فقه اللغات السامية : كارل بروكلمان : ترجمة د. رمضان عبدالتواب ـ مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض ـ (١٩٧٧م).
٢٢ ـ في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي نشر وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٤م.
٢٣ ـ في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ـ مطبعة الأنجلو المصرية الطبعة الخامسة.
٢٤ ـ الكتاب لسيبويه : تحقيق : عبدالسلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).
٢٥ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠١هـ).

٢٦ ـ كلام العرب من قضايا اللغة العربية: د. حسن ظاظا ـ دار المعارف بمصر (١٩٧١م).
٢٧ ـ لسان العرب لابن منظور ـ دار صادر بيروت (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م).
٢٨ ـ لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ـ الجزء الأول. تحقيق د. عبدالصبور شاهين والشيخ عامر عثمان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة (١٣٩٢هـ).
٢٩ ـ اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٧٣م).
٣٠ ـ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطاكي ـ مكتبة دار الشرق بيروت طبعة (١٩٧٢م).
٣١ ـ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، طبعة أولى (١٩٨٢م ـ ١٤٠٣هـ).
٣٢ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ومعه التلخيص للحافظ الذهبي. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
٣٣ ـ المفصل في علم العربية للزمخشري: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ـ بيروت.
٣٤ ـ المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٣٨٦هـ).
٣٥ ـ النشر في القراءات العشر: لابن الجزري ـ بتصحيح: على محمد الضباع ـ دار الفكر.
٣٦ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ـ تصحيح: النعساني ـ دار المعرفة ـ بيروت (مصورة أوفسيت).